

حكومة دياب تبدأ رحلة الألف ميل في مسار إنقاذ «صعب» للبنان

رئيس الوزراء اللبناني: الخطة الاقتصادية تستهدف الحصول على دعم صندوق النقد

خطة الإنقاذ الاقتصادي والمالي للبنان، أصبحت النور أخيراً بعد فترة من السجلات والمناكفات السياسية، وترنو الحكومة من خلالها إلى الحصول على دعم صندوق النقد الدولي، في الوقت الذي يسود اليأس الشارع اللبناني.

بيروت - أقرت الحكومة اللبنانية الخميس خطة إنقاذ اقتصادي طال انتظارها، وتامل على أساسها في إقناع المجتمع الدولي بمساعدة لبنان على الخروج من دوامة انهيار مالي فاقته تدابير وقاية مشددة لمواجهة جائحة كورونا.

وقال رئيس الوزراء اللبناني حسان دياب إن خطة الإصلاح التي وافقت عليها الحكومة بالإجماع ستستخدم أساساً لطلب برنامج من صندوق النقد الدولي من أجل مساعدة الاقتصاد على اجتياز الأزمة الحادة التي قد تمتد لما يصل إلى خمس سنوات.

وفيما وصف الرئيس اللبناني ميشال عون المصادقة على الخطة بالتاريخية لأنه «للمرة الأولى تقر خطة اقتصادية - مالية بعدما كان عدم التخطيط وعدم استشراف المستقبل يوديان بالبلد إلى الخراب»، تبدي الأوساط الاقتصادية تريثاً في التعليق على «الإنجاز» الذي يعد الخطوة الأولى ضمن رحلة الألف ميل التي على لبنان قطعها للوصول إلى بر الأمان.

لا يمكن إخراج لبنان من دوامة الانهيار من دون طلب الحصول على مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي

وجاء إقرار الخطة الاقتصادية بعد ثلاثة أيام متتالية من الاحتجاجات الشعبية الصاخبة رداً على غلاء المعيشة وفقدان الآلاف من اللبنانيين مصادر رزقهم وغياب أي أفق لحل الأزمة الاقتصادية، رافعين الصوت عالياً ضد «الجوع». وحصلت مواجهات بينهم وبين وحدات من الجيش، خصوصاً في مدينة طرابلس شمالاً.

ومنذ تشكيلها في بداية العام الحالي، تنكب الحكومة برئاسة حسان دياب على وضع خطة إنقاذ اقتصادية تتضمن إصلاحات ضرورية وإعادة هيكلة الدين العام المتراكم، وسبق وأن لاقى جملة من المقترحات الحكومية على غرار «الهيركات» و«الكابتول كونترول» اعتراضات شديدة من قبل الحلفاء والخوص على السواء.

ووفق نسخة أولية من الخطة تمّ تسريبها قبل أسابيع وأثارت انتقادات



بالمرصاد

دعماً من الدولة أو أي جهة أخرى. ولا يعلق علماء أماً على خطة الحكومة لأن «العبرة في تنفيذها»، مذكراً بأن الحكومات السابقة «وضعت خطأ كثيرة، لكن الوضع زاد تدهوراً وإفلاساً حتى بلغنا مرحلة باتت الحلول فيها شبه معدومة».

في منظمة غير حكومية وينتظر مولوداً جديداً، «تراجعت قدرتي الشرائحية إلى حد كبير، وبات رانتي بالكاد يكفيني مع عائلتي الصغيرة حتى آخر الشهر». ويضيف الشاب المقيم في طرابلس «على غرار الآلاف في لبنان، أشعر في كل لحظة أنني مهدد بخسارة عملي (...) ولا ألتقي

مع الجيش في مدينة طرابلس، في مواجهات تكررت لثلاث ليالٍ متتالية رشق خلالها المحتجون القوى الأمنية بالحجارة وقنابل المولوتوف اليدوية. ورد الجيش باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي. وقال علاء خضر (34 عاماً)، وهو موظف

اليرة اللبنانية بداية الأسبوع الحالي انخفاضاً قياسياً جديداً في السوق السوداء لتتخطى عتبة أربعة آلاف مقابل الدولار، تزامناً مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة 55 في المئة. وعاد المخات من الشبان إلى الشارع منذ الإثنين، واشتد العشرات منهم

بشكل كبير. وبدأت معالم الانهيار الاقتصادي بالظهور في لبنان منذ صيف العام 2019، مع بروز سوق موازية لسعر صرف الليرة اللبنانية وشح الدولار، ما دفع بمئات الآلاف اللبنانيين إلى النزول إلى الشارع لأشهر عدة رافعين الصوت ضد الطبقة السياسية التي يتهمونها بالفساد ويحملونها مسؤولية أزمتهم المعيشية. وأطاحت التظاهرات بالحكومة السابقة.

وهذات التحركات نسبياً مع تشكيل حكومة دياب بداية العام الحالي لتقتصر على تحركات رمزية أطاحت بها إجراءات الوقاية من فيروس كورونا المستجد الذي تسبب بـ721 إصابة بينها 24 وفاة حتى الآن. وفاقمت تدابير الإغلاق العام في الوقت ذاته معاناة المواطنين.

ومع تفاقم الشلل الاقتصادي، طُفح كيل جزء كبير من اللبنانيين بسبب تراجع قدرتهم الشرائحية بعدما سجلت

رؤساء حكومات لبنان السابقين لعون: أوقف مسار تغيير النظام

رئاسة الحكومة وجعلها مطية لأحقاد صغيرة لهذا وذاك. وشددوا في البيان على وجوب «طمأنة اللبنانيين إلى احترام اتفاق الطائف وبسط الدولة سلطتها على جميع أراضيها ومرافقها والتوقف عن حرق عنان مكافحة الفساد إلى عنوان للانتقام».

كما دعا رؤساء الحكومات السابقين إلى «إدراك مخاطر العزلة التي أصبح عليها لبنان في علاقاته العربية والدولية عبر النأي بالدولة والحكومة عن صراعات إقليمية ودولية». ولا تخلو الأزمة الاقتصادية والمالية التي يعيش على وقعها لبنان من خلفيات سياسية في ظل موقف دولي رافض لإسماك حزب الله المصنّف إرهابياً بسلطة القرار ومحاولته الدؤوبة جُر لبنان إلى محور إيران.

الانهيار المالي والاقتصادي الذي يعيش على وقعها لبنان، الأمر الذي أدى إلى تصاعد حالة الاحتقان السياسي، وسط مخاوف متزايدة من تفجر صراع في بلد ذاق لسنوات ويلات حرب أهلية.

وقال رؤساء الوزراء السابقين في بيانهم «حرصاً على المصلحة العليا للبلاد التي تتطلب التعالي على الخلافات ندعو رئيس الجمهورية والحكومة إلى اعتماد توجه جدي لوقف التدهور الاقتصادي، من دون تأخير بدلاً من التلهي بحرف الانتباه عن جذور المشكلة وأسبابها الحقيقية وافتعال معارك سياسية لا تؤدي إلا إلى مزيد من الاحتقان».

ودعا الرؤساء إلى «التوقف عن محاولة تحويل النظام من ديمقراطي إلى رئاسي، والتوقف عن ضرب صلاحيات

بيت الوسط قائلًا إن «لبنان يمر بأزمة عميقة تجاوزت معها الأوضاع العامة ما ينذر ببلوغ أزمة وطنية خطيرة ما لم يبادر العهد وحكومته إلى تغيير سياساتها فوراً ودون إبطاء والعودة إلى تطبيق الدستور».

وحذر السنديرة من أن «الحكومة الحالية تحولت إلى أداة لتصفية الحسابات السياسية والممارسات الانتقامية وجعلت من نفسها منصة لرمي الاتهامات ومتراساً تختبي خلفه كيديات وأجندات طموحات رئاسية غير أهية لاتفاق الطائف والدستور ومصصلحة الدولة».

وسعت الحكومة اللبنانية برئاسة حسان دياب المدعوم من حزب الله السياسية ومصرفية بعينها مسؤولة

بيروت - وجّه رؤساء حكومات لبنان السابقين الخمس، جملة من الرسائل إلى الداخل اللبناني لاسيما إلى رئاسة الجمهورية، التي طالبوها بالتدخل لوقف الممارسات الانتقامية، وطمأنة اللبنانيين إلى احترام اتفاق الطائف، ووقف تمشي تحويل النظام الديمقراطي في لبنان إلى رئاسي.

جاء ذلك عقب لقاء جمع رؤساء الحكومات السابقين سعد الحريري ونجيب ميقاتي وفؤاد السنديرة وتام سلام، بعيد مصادقة حكومة حسان دياب على خطة إصلاح اقتصادي طال انتظارها وتستهدف الحصول على دعم مالي من صندوق النقد الدولي، لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعصف بلبنان. وتلا السنديرة بياناً صدر عن الرباعي عقب الاجتماع الذي جرى في

فتح معبر البحرية على وجه الاستعجال. سيكون لهذا تأثير كبير على التعامل مع مرض كوفيد - 19 في شمال شرق سوريا».



كيلي كرافت

إغلاق معبر البحرية حال دون وصول 40 في المئة من اللوازم الطبية

وذكرت المسودة المحدثة بدلا من ذلك أن «هناك حاجة إلى خيارات جديدة» لإحلال المساعدات التي كان يتم تسليمها عبر العراق، مضيفة أنه لا يمكن توسيع عمليات الشحن عبر خطوط الصراع في عمليات ما يكفي لتلبية الاحتياجات في شمال شرق سوريا.

وأوضح دبلوماسيون غربيون أن إغلاق المعبر العراقي يحول دون وصول نحو نصف المساعدات الطبية إلى شمال شرق سوريا. وقال مارك لوكون مسؤول المساعدات بالأمم المتحدة للمجلس يوم الأربعاء «الفجوات في الإمدادات الطبية أخذت في الاتساع في شمال شرق سوريا». ووافقت مجلس الأمن ضرورية لتسليم مساعدات الأمم المتحدة عبر الحدود نظراً لعدم موافقة الحكومة السورية. وقال سفير سوريا لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري للمجلس إن الإرهاب «أشد خطراً» من كوفيد - 19 في سوريا.

السوريين». وقوبلت تصريحات كرافت بتحفظات من سفير روسيا لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا الذي قال «نحث زملائنا بقوة على ألا يضعوا وقتهم في البحث عن سبيل للدفاع، بشكل صريح أو ضمني، عن العودة إلى استخدام البحرية».

وأعلنت سوريا عن تسجيل 43 حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد، إحداها في شمال شرق البلاد، وثلاث وفيات. وقالت مذكرة منظمة الصحة العالمية المحدثة إن التأثير الحقيقي لفايروس كورونا في سوريا يمكن أن يكون «كارثياً حقاً».

وكان مجلس الأمن قد أجاز سنويا تسليم المساعدات من خلال المعبر العراقي على مدى السنوات الست الماضية، لكنه توقف عن إصدار الموافقة في يناير بسبب معارضة روسيا، حليفة سوريا، بدعم من الصين.

وتعارض روسيا فتح معبر البحرية لربغبتها في فرض أمر واقع جديد على المنظومة الدولية بحيث تجعل جميع المساعدات تمر عبر النظام السوري الذي كان استعاد بفضلها السيطرة على أكثر من نصف مساحة البلاد. ويقع معبر البحرية من الجهة السورية تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية حليفة الولايات المتحدة الأميركية. وقالت مسودة مذكرة منظمة الصحة «شركاء الأمم المتحدة... يقترحون إعادة

المتحدة تدعو المجلس للنظر الفوري بكيفية تسهيل المساعدة عبر الحدود لكل سوريا، بغض النظر عن يسيطر على المنطقة».

دعوة كرافت جاءت عقب انتهاء وكيل أمين عام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مارك لوكون، من إبلاغ أعضاء المجلس بوجود عجز كبير في المعدات والأجهزة الطبية الأساسية لمواجهة تفشي فيروس كورونا في سوريا.

وأشار لوكون إلى أن هذا العجز جاء بعد إغلاق معبري الرمثا (مع الأردن) والبحرية (مع العراق) مطلع هذا العام. وقدم لوكون 3 مطالب أمام الجلسة وهي «التوصل لوقف شامل لإطلاق النار في جميع أرجاء سوريا، وتوريد المستلزمات الطبية الهامة التي كان يتم توفيرها سابقاً عبر معبر البحرية، وتجديد الإن إيصال المساعدات العابرة للحدود لشمال غربي البلاد؛ لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة التي تواصل رؤيتها هناك».

وفي إفادتها أمام أعضاء المجلس قالت السفيرة الأميركية إن «إغلاق معبر البحرية أدى لفقدان إيصال 40 في المئة من المعدات واللوازم الطبية». وتابعت «وعندما عجز هذا المجلس عن إبقاء هذا المعبر مفتوحاً بموجب القرار 2504، فإن هذا مهد الطريق لانتشار الفايروس الذي سيؤدي إلى خراب سوريا ما لم نتحرك على الفور بتقديم مساعدات إضافية إلى

عدد من الأعضاء المجلس إلى المساعدة في تعزيز عمليات نقل المساعدات عبر الحدود إلى هذا البلد، الذي يواجه منذ أكثر من 9 سنوات حرباً دمرت بنيته الصحية».

وقالت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة كيلي كرافت إنه ينبغي بحث كل الخيارات بما في ذلك استخدام معبر البحرية، وأوضح السفيرة الأميركية في كلام موجه لأعضاء المجلس أن «خلق تدفقات المساعدة بهذه اللحظة الخطيرة من شأنه أن يتحدى المنطق... والولايات

الأمم المتحدة



المدنيون من يدفعون ثمن لعبة الأمم